

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز :-

المميز ضده :- الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر في
القضية الجنائية رقم (٢٠١٤/١١٩) جنایات كبرى فصل ٢٠١٤/٢/١٧ .
وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- إن البيانات التي اعتمدتها المحكمة لا تؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها وهي بينة
ضعيفة لا تكفي لإدانة المتهم .
- ٢- إن التكييف القانوني للفعل ليس هناك عرض وإنما هو فعل منافٍ للحياء مع عدم
التسليم لأنه لا يوجد بالبيانات ما يثبت خدش الحياء.
- ٣- إن المشتكية طالبة في الصف التوجيهي وبالتالي فهي أكبر من ١٧ عاماً بعمرها .
- ٤- مع عدم التسليم بوقوع الفعل إن هذه الحالة على فرض الثبوت لا تؤدي إلى التجريم.

الطلب :-

- ١- قبول التمييز شكلاً لوقوعه ضمن المدة القانونية.
- ٢- قبول التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز وإعلان براءة المميز وبالتناوب عدم مسؤوليته وبالتناوب تعديل الوصف الجرمي.

وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٠ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ٣٦٩/٢٠١٤/٤/٢ قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :-

- جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين.

الوقائع :-

تتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة بأن المجني عليها البالغة من العمر (١٧) سنة قد تعرفت على المتهم من خلال الهاتف بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١ وأثناء لقائهما به أمام منزل نوبها قبلها على فمها ورقبتها وحسس عليها وغادر المكان وتوعدا على اللقاء بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٢ حيث ذهبت معه إلى مدرسة الزمالية وهناك قام بتقبيلها على فمها ورقبتها وحسس على صدرها وفرجها من فوق الملابس وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبنتيجة إجراءات المحاكمة توصلت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١٤/١١٩) تاريخ ٢٠١٤/٢/١٧ إلى أن وقائعها الثابتة وكما قنعت بها واستقرت في وجدانها تتلخص بوجود علاقة غرامية ما بين المجني عليها والبالغة من العمر (١٧) عاماً والمتهم حيث تعرفا على بعضهما عن طريق الهاتف، وقد سبق لها وقبل تاريخ واقعة هذه القضية أن التقت بالمتهم على باب منزلها وكان ذلك في بداية شهر ١٢ لعام ٢٠١٣ وتبادلت معه أطراف الحديث حيث قام هناك بتقبيلها على فمها

ورقيتها وغادر المكان وعادت هي إلى منزلها، وإنه وبتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٣ التقى المتهم بالمجني عليها وكان ذلك بحدود الساعة الواحدة صباحاً على باب منزلهم حيث قام بأخذها إلى مدرسة الزمالية للذكور وقام هناك بمسك يدها وحضنها، وفي تلك الأثناء استفاق أهلها وقاموا بالبحث عنها، فقاما بمغادرة المدرسة واتجها باتجاه الشريعة وجلسا هناك حتى قبل آذان الفجر بقليل واتجها بعد ذلك إلى منطقة قريبة من المعبر حيث قام هناك بحضنها وتقبيلها على خدها وشفتيها وقام بالتحسيس على صدرها وتذبيها من فوق الملابس كما قام بالتحسيس على فرجها أيضاً من فوق الملابس وحاولت إبعاده عنها وبقياً موجودين هناك حتى آذان المغرب، وبعد ذلك توجهوا إلى منطقة الحراوية في منزل أحد أصدقائه وهناك حضر أهل المتهم وقاموا بأخذهما وتسليمهما إلى الشرطة وقدمت الشكوى من والد المجني عليها وجرت على أثر ذلك الملاحقة القانونية.

وبتطبيق القانون على الوقائع وحيث إن من واجبات المحكمة التحقق من مدى توافر العناصر والخصائص التي أوجبها القانون لتوافر الجريمة وتحقيق أركانها وهي في ذلك تضيي على الواقعة المعروضة التكييف القانوني السليم تجد المحكمة إن قيام المتهم بتقبيل المجني عليها على رقبتها وفمها وحضنه لها وملاصقة جسمه بجسمها وتحسيسه على صدرها وفرجها من فوق الملابس وتكراره لهذه الأفعال مرتين فإن هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين، ذلك أن هذه الأفعال قد استنطالت إلى مكان في جسم المجني عليها يعتبر من العورات التي يحرض سائر الناس على سترها والذود عنها وعدم التفريط بها ولا يدخرون وسعاً في صونها والدفاع عنها، وإن أفعاله هذه قد بلغت درجة كبيرة من الجسامة والفحش أخلت بعاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها، وإنه يستوي أن تتم مثل هذه الأفعال برضا المجني عليه القاصر أو بدون رضاه أو أن تتم بالقوة أو المباغطة ويستوي أيضاً أن تقع هذه الأفعال على هذه الأماكن من جسم المجني عليه والأجسام عارية أو محجوبة بالملابس.

وعليه وتأسيساً على ما تقدم وحيث إن الحكم بالتجريم مشروط بثبوت الفعل، وثبوت الفعل يعني ثبوت الجريمة مستوفية لعناصرها القانونية فتقرر المحكمة ما يلي :

وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم

بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وبعد الاستماع لمطالعة المدعي العام قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين معاقبة المجرم بجناية هتك العرض والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف عن كل جرم، وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى العقوبتين بحق المتهم لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وعن أسباب الطعن التمييزي :-

وعن السبب الثالث ومفاده أن المشتكية طالبة توجيهي وبالتالي هي أكبر من ١٧ عاماً فإن ذلك وإن كان لا يشكل سبباً تمييزياً فإن الثابت أن المشتكية من مواليد ١٩٩٦/١١/١٦ وبالتالي فإنها وبتاريخ الواقعة في بدايات الشهر الثاني عشر من عام ٢٠١٣ لم تكن أكملت الثامنة عشرة من عمرها مما يجعل هذا السبب جديراً بالالتفات عنه فنقرر رده.

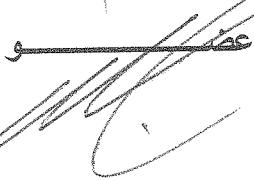
وعن السببين الأول والرابع فإن محكمة الجنايات وبصفتها صاحبة الصلاحية التامة في وزن البينة وتقديرها والأخذ بما تقنع به وطرح ما عدا ذلك استخلصت الواقعة الجرمية استخلاصاً سائغاً ومقبولاً من خلال بيانات قانونية ثابتة في الدعوى لها ما يؤيدها وهي التي عولت عليها في سبيل تكوين عقيدتها ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا معقب عليها من محكمتنا في هذه المسألة ما دام أن استخلاصها لواقعة الدعوى جاء سائغاً ومقبولاً له ما يؤيده مما يستدعي رد هذين السببين .

وعن السبب الثاني فإن محكمة الجنايات إذ توصلت من خلال البيانات التي اعتمدتها وقنعت بها أن أفعال المتهم تطاولت إلى تقبيل المجني عليها على خدها وشفتيها ومن ثم قيامه بالتحسيس على صدرها وتذيينها من فوق الملابس وكذلك الأمر التحسيس على فرجها من فوق الملابس وبرضاها إنما تشكل جناية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٨)

من قانون العقوبات وباعتبار إن هذه الأفعال استطلت إلى عورة المجني عليها التي يحرص سائر الناس على صونها والذود عنها وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديها وبذلك تكون محكمة الجنايات الكبرى أنزلت حكم القانون بشكل يتفق والأصول والقانون على واقعة الدعوى مما يجعل هذا السبب غير وارد .

لذلك نقرر رد التمييز وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠/٥/٢٠١٤ م.

عضو	عضو	القاضي المتروك
		
عضو	عضو	
		

رئيس الديوان

lawpedia.jo

دقيق / أ. ك

